# ١٠.

# حدود الإمبراطورية الأمريكية

**ماذا تشكل أيرلندا المسكينة لصائد الحيتان المتمرس، جون بول، سوى سمكة سريعة؟ وماذا تشكل تكساس للرماح الرسولي، الأخ جوناثان، سوى سمكة سريعة؟ وأخذا بعين الاعتبار كل هذا، ألا تمثل "الملكية" القانون برمته؟**

**لكن إن كان مبدأ "السمكة السريعة" ممكن التطبيق عموما، فإن مبدأ "السمكة الطليقة" الذي يشترك معه في الأصل نفسه يظل أكثر شيوعا في تطبيقه. فهو ممكن التطبيق دوليا وكونيا.**

**أليست حقوق الإنسان وحريات العالم"سمكة طليقة".. أليست الكرة الأرضية العظيمة "سمكة طليقة".. ألم تكن أمريكا عام ١٤٩٢ "سمكة طليقة"، غرس فيها كولومبوس الراية الإسبانية بعد أن عثر عليها مصادفة لصالح ملكه ومليكته. ماذا كانت بولندا بالنسبة للقيصر؟ واليونان بالنسبة للترك؟ والهند بالنسبة لإنكلترا؟ وماذا ستكون المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة في نهاية المطاف؟ أسماك طليقة.**

**هيرمان ميلفيل، "موبي ديك"، ف ٨٩.**

## تلميحات وعلامات الإمبراطورية

من الشائع الافتراض أن الولايات المتحدة، التي تشكلت في حرب الاستقلال ضد حكم إمبراطوري، لا يمكن أبدا أن تصبح إمبراطورية بقوة مؤهلاتها وسماتها الذاتية. فقد يقبل العديد من الأمريكيين اليوم حكم المؤرخ روبرت ايمرسون، الذي كتب عام ١٩٤٢ يقول: "باستثناء فترة وجيزة من النشاط الإمبراطوري خلال الحرب

الإسبانية - الأمريكية، أظهر الشعب الأمريكي كرهها عميقا لفتح واحتلال الأراضي البعيدة وحكم الشعوب الأجنبية"[١]. والمفارقة تكمن في أنه لا يوجد من يتفوق على الآباء المؤسسين في تأييدهم للحكم الإمبراطوري.

الإمبراطورية التي تخيلوها كانت بالتأكيد مختلفة تمام الاختلاف في طبيعتها عن الإمبراطورية التي انفصلوا عنها. ولم يكن القصد منها أن تشابه الإمبراطوريات البحرية في غرب أوروبا. لكنها تشترك في الكثير من الصفات مع الإمبراطوريات العظمى التي ظهرت في الماضي. فعلى شاكلة روما، بدأت انطلاقا من نواة صغيرة نسبيا - المجموع الكلي لمساحة الولايات المؤسسة لا تتجاوز ٨٪ من المساحة الإجمالية للولايات المتحدة - توسعت لتسيطر على نصف القارة. ومثل روما أيضا، كانت إمبراطورية شاملة، لا تمييزية نسبيا (وإن لم يكن كليا) في الأسلوب الذي تمنح بواسطته الجنسية/المواطنة[٢]. ومثل روما، كان لها - على الأقل لفترة من الزمن - عبيدها المحرومون من حقوقهم المشروعة[٣]. لكن على العكس من روما، استطاع دستورها الجمهوري أن يصمد أمام مطامح أي قيصر محتمل - حتى الآن (الوقت مبكر بالطبع. إذ يبلغ عمر الولايات المتحدة ٢٢٨ سنة. وحين عبر قيصر نهر روبيكون [في شمال إيطاليا] عام ٤٩ ق.م، كان عمر الجمهورية الرومانية ٤٦٠ سنة).

حقيقة أن الولايات المتحدة ستتوسع تحددت منذ بدايتها تقريبا. وحين اقترح جون ديكنسون، في مسودة مواد الكونفدرالية في تموز/ يوليو ١٧٧٦، إقامة الحدود الغربية للولايات، عرضت الفكرة للنقاش. بالنسبة لجورج واشنطن، كانت الولايات المتحدة "إمبراطورية وليدة"، ثم "إمبراطورية في مرحلة الطفولة"[٤]. أما توماس جيفرسون فقد أبلغ جيمس ماديسون بأنه "مقتنع بعدم وجود دستور محسوب بدقة مثل دستورنا من أجل توسع الإمبراطورية الشاسعة والحكم الذاتي". وستكون "كونفدرالية" الولايات الثلاث عشرة بمثابة "عش يستوطنه كل سكان أمريكا،

في الشمال والجنوب"[٥]. وفي الحقيقة، استخدم جيفرسون خطابه التدشيني عام ١٨٠١ ليلاحظ أن التاريخ القصير للولايات المتحدة قدم "دليلا جديدا يثبت خطأ مبدأ مونتيسكيو القائل إن الجمهورية لا يمكن الحفاظ عليها إلا ضمن منطقة صغيرة المساحة. فالعكس هو الصواب"[٦]. وافق ماديسون؛ وفي الورقة العاشرة من "الأوراق الفيدرالية"، قدم حجة قوية لصالح "توسيع مجال النفوذ" لإنشاء جمهورية أكبر[٧]. الكسندر هاملتون أشار أيضا إلى الولايات المتحدة - في الفقرة الافتتاحية في أولى "الأوراق الفيدرالية" باعتبارها "الإمبراطورية.. الأشد إثارة للاهتمام في العالم من جوانب عديدة"[٨]. وتطلع بلهف إلى ظهور "نظام أمريكي عظيم، متفوق على سيطرة كافة قوى التأثير والنفوذ عبر المحيط الأطلسي، وقادر على إملاء شروط الاتصال بين العالمين القديم والجديد"[٩].

شاعت مثل هذه الإشارات والتلميحات للعظمة وانتشرت على نطاق واسع. وليام هنري دريتون، رئيس المحكمة العليا في كارولينا الجنوبية، أعلن عام ١٧٧٦: "للإمبراطوريات ذروتها - ثم تنحدر وتضمحل.. الحقبة البريطانية بدأت من سنة ١٧٥٩، حين طاردت منصورة أعداءها في كافة أرجاء الأرض.. الله جل جلاله.. اختار الجيل الراهن لإقامة الإمبراطورية الأمريكية.. ولهذا انبثقت في العالم فجأة إمبراطورية جديدة اسمها الولايات المتحدة الأمريكية. إمبراطورية اجتذبت، حالما ظهرت إلى حيز الوجود، اهتمام بقية الكون؛ ومن المرجح، إن شاء الله وبارك، أن تفوق كل إمبراطوريات التاريخ مجدا وفخارا"[١٠]. بعد ثلاث عشرة سنة، نشر قس يدعى جديدياه مورس مطبوعته "أمريكان جيوغرافي"، تنبأ فيها أن "آخر وأوسع موقع" للإمبراطورية سيكون في أمريكا، "أكبر إمبراطورية ظهرت إلى حيز الوجود": "لا يمكننا إلا أن نتوقع الحقبة، التي لن تكون بعيدة جدا، حيث ستشمل الإمبراطورية الأمريكية ملايين البشر غرب المسيسبي.. وتصاب أوروبا بالقلق حين ترى جزر الهند الغربية الخاضعة لها، مع أنها من الميراث الطبيعي لهذه القارة،

ولسوف تطالب أمريكا بهذا الحق دون شك حين تصل إلى عمر يمكنها من الحفاظ على حقوقها"[١١].

وبخلال أقل من قرن، تحققت رؤية الإمبراطورية القارية. لكن توقع مورس بأن يتجاوز توسع أمريكا شاطئي المحيطين اللذين تطل عليهما القارة واجهته عقبات كأداء ولم يتحقق تماما. لماذا؟

## حدود للبيع!

كان التوسع البري سهلا؛ وهو أمر جرى نسيانه في أحوال كثيرة. لسبب واحد هو قلة عدد السكان الأمريكيين الأصليين وتخلفهم التكنولوجي، بحيث كانت مقاومتهم متفرقة ومشتتة وعديمة التأثير في وجه حشود المستوطنين البيض الذين اندفعوا غربا وقد أغرتهم الاحتمالات الكامنة في الأرض البكر العذراء. قدم ستة ملايين مهاجر إلى الولايات المتحدة بين عامي ١٨٢٠ـ ١٨٦٩ ، وبلغ عددهم ستة عشر مليونا حتى عام ١٩١٣. في عام ١٨٢٠ انخفض عدد السكان الأصليين إلى ٣٢٥٠٠٠ (٣٪ من السكان)، بعد أن تقلص عددهم إلى النصف في القرن السابق نتيجة الأوبئة والحروب الصغيرة التي شنت عليهم[١٢]. واصلت الجمهورية الجديدة اتباع الممارسة البريطانية القديمة المتمثلة في التعامل مع أراضي الصيد المحلية التقليدية بوصفها أرضا مشاعا لا مالك لها. وتحدث جيفرسون عن توسع لا يعتمد "على الاحتلال والفتح، بل على مبادئ الاتفاق والعدالة"[١٣]. لكن مثل الكثير من كتاباته التي تناولت موضوع المساواة، كانت تلك عبارة مشروطة ضمنيا. وكما لم تنطبق "حقوق الإنسان" على عبيده أو عبيد أحد من أصحاب المزارع، كذلك لم يكن التوسع في الأراضي يعتمد على موافقة الشعوب المحلية في أمريكا الشمالية. وفي وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨١٧ ، دشن وزير الحربية، جون سي - كالهون،

سياسة استئصال "الهنود" فيما وراء خط الطول ٩٥°، وهي سياسة أصبحت قانونا عام ١٨٢٥[١٤]. ولم تفلح مزاعم الرئيس اندرو جاكسون فيما يتعلق بالقصد الإنساني في إخفاء الطبيعة الوحشية للممارسات التي كانت تجري: "توصي هذه السياسة العادلة والإنسانية.. بأن يتخلى [الهنود] عن ممتلكاتهم.. ويذهبوا إلى منطقة في الغرب حيث سيكونون على الدوام أحرارا من تأثير المرتزقة من البيض.. وتحت مثل هذه الظروف، يمكن للحكومة العمومية ممارسة سيطرة أبوية على مصالحهم ويحتمل أن تتمكن من إدامة عرقهم"[١٥]. بالنتيجة، سوف تكره قبائل السكان الأصليين على مبادلة "ممتلكاتهم" بـ"احتمال" إدامة عرقهم تحت "السيطرة الأبوية" لمغتصبي أراضيهم. في الدراسة الرائدة التي أجراها فريدريك جاكسون تيرنر بعنوان "أهمية الحدود في التاريخ الأمريكي" (١٨٩٣)، سعى إلى تصوير التوسع القاري كمصدر لحماس أمريكا الديمقراطي المزعوم. وفي الواقع الحقيقي، تحقق هذا التوسع من خلال توليفة جمعت الشهوة لامتلاك الأرض، والحماس الديني، والقوة العسكرية (بهذا الترتيب)[١٦]. وكان عدد المستوطنين والطوائف الدينية يفوق دوما عدد الجنود، فبين عامي ١٨١٦ ـ ١٨٦٠، لم يكن عدد الجيش الأمريكي - في المتوسط - يزيد عن عشرين ألف رجل، أي أكثر قليلا من ١٠/١ من ١٪ من السكان - وهي نسبة ضئيلة من المشاركة العسكرية بالمعايير الأوروبية[١٧]. كانت الحروب الهندية وحشية دون شك، لكنها ظلت حروبا صغيرة. واحتاجت قبيلتا شوني وسيمينول إلى حليف أوروبي لتأمل باحتمال تحقيق أي انتصار. لكن بعد عام ١٨١٥، تلاشى احتمال العثور على هذا الدعم، وترك الهنود ليواجهوا مصيرهم دون معين.

سهلت الأمور على الجمهورية المتنامية حقيقة عدم وجود قوى أوروبية (أو متأوربة) تطالب بحقوق لها في أمريكا الشمالية، ويمكن أن تشكل تهديدا خطيرا للولايات المتحدة بعد عام ١٧٨٣. كان جيفرسون على صواب في هذه الناحية. وحين

تعلق الأمر بضمان الحصول على أراض ومناطق منها، لم تكن (الولايات المتحدة) إمبراطورية تعتمد على الفتح والاحتلال، بل على البيع مقابل المال - أو بشكل أدق، مقابل سندات الحكومة. ونادرا ما تردد الملاك في البيع حين عرضت هذه السندات مقابل الأراضي. وما تم الحصول عليه من الأراضي عام ١٨٠٣ ضاعف تقريبا مساحة الولايات المتحدة، وهذه شملت جميع، أو على الأقل جزءا من، الولايات المستقبلية الثلاث عشرة. المنطقة الشاسعة التي كانت تسمى "لويزيانا"، تم الحصول عليها بالمال لا بالقتال، لأن الفرنسيين والأسبان الذين كانوا يملكونها لم يروا أية فائدة استراتيجية في الاحتفاظ بها. ومن سخرية القدر أن البحرية البريطانية هي التي جعلت - جزئيا - صفقة شراء لويزيانا أمرا ممكنا؛ فلولا هيمنتها على الخطوط البحرية عبر الأطلسي، التي حاصرت فعليا قوة نابليون ضمن القارة الأوروبية، لما قبل عرض جيفرسون بهذه السهولة. وكانت عملية بيع "عقار" تبلغ مساحته ثمانمائة ألف ميل مربع مقابل مبلغ ١١,٢ مليون دولار من سندات خزينة الحكومة الاتحادية التي طبعت حديثا بمثابة صفقة مالية ملائمة بالنسبة للفرنسيين. أما بالنسبة للولايات المتحدة فكانت في واقع الأمر صفقة العمر وأعظم صكوك الرهن - وعلينا أن نضيف بأن الوسيط كان مصرف بارينغز اللندني[١٨]. وفي مقابل ذلك، حين خاضت الولايات المتحدة الحرب ضد بريطانيا بين عامي ١٨١٢ ـ ١٨١٥، لم تنجح إلا في الحصول على مساحة قليلة من المناطق الإضافية في الجنوب؛ وبعد تفكك السلطة الإسبانية في فلوريدا، وإعلان السكان المقيمين حول باتون روج قيام جمهورية غرب فلوريدا، أمر ماديسون بضمها[١٩]. أما الأحلام بضم كندا فقد تبددت - رغم الاحتلال العابر لتورنتو - بسبب المقاومة البريطانية المؤثرة. في حين جسدت المعاهدتان اللتان وقعتا في عامي ١٨١٨ مع بريطانيا، و ١٨١٩ مع إسبانيا، نجاحا للديبلوماسية لا للحرب. إذ وافقت بريطانيا على الحدود الشمالية التي تمتد على طول خط العرض ٤٩°، متخلية بذلك عن أي حق لها فيما سيعرف لاحقا باسم

داكوتا الشمالية، بينما تنازلت إسبانيا عن فلوريدا واعترفت بالحدود الغربية الجديدة على طول حدود ما سيصبح لاحقا ولاية أوكلاهوما.

حتى عملية الحصول على تكساس دانت بالفضل إلى المال والاستعمار السلمي مثلما دانت للفتح والقتال سواء بسواء. فبدءا من عام ١٨٢١ وحتى عام ١٨٣٤، أسس ستيفان اوستن مستعمرته وأدارها بموافقة السلطات المكسيكية، التي كانت في الحقيقة أكثر سخاء من الولايات المتحدة تجاه المستوطنين الذين سيأتون لاحقا. في عام ١٨٢٩، كتب اوستن بأسلوب حماسي إلى أخته وصهره، يستحثهما على القدوم إلى تكساس ويصف الحكومة المكسيكية بأنها "أكثر الحكومات ليبرالية وجودا وكرما على ظهر الأرض بالنسبة للمهاجرين". وأضاف قائلا: "وبعد قضاء عام واحد هنا، سوف تعارضان أي تغيير حتى الانضمام إلى العم سام". وظل "شعاره الراسخ"، حتى وقت متأخر يعود إلى عام ١٨٣٢، متمثلا في "الولاء للمكسيك"[٢٠]. قبل ذلك بسنتين اثنتين، صدر قرار يمنع الأمريكيين من الاستيطان في تكساس. لكن بالرغم من أن ذلك استحث المستوطنين على التجمع والاعتراض والرفض، إلا أنهم قرروا الاكتفاء بإرسال اوستن حاملا عريضة بمطالبهم إلى الحكومة المكسيكية[٢١]. ولم يلجئوا إلى القتال إلا في عام ١٨٣٥، بعد أن أمضى اوستن حوالي عام في السجن، وبعد تكرر مضايقات وتعديات الجنود المكسيكيين[٢٢]. لكن حين صوت أهالي تكساس بالإجماع، بعد وقت قصير من الانتصار الذي حققوه على جيش الجنرال انتونيو دي سانتا انا، لصالح الانضمام إلى الولايات المتحدة، رفض طلبهم[٢٣]. وبالرغم من حقيقة أن اندرو جاكسون قد عرض سابقا شراء تكساس من المكسيكيين مقابل خمسة ملايين دولار، إلا أنه لم يتمكن من التغلب على معارضة الضم داخل الكونغرس. وفي الواقع الفعلي، أعيد استقلال أهالي تكساس إليهم[٢٤]. ولم يقدر رئيس تكساس سام هيوستون على إحياء محاولة بلاده للانضمام إلا بعد "مغازلة" بريطانيا العظمى، مما زاد احتمال قيام دولة

تابعة لبريطانيا إلى الجنوب من الولايات المتحدة؛ وحتى حينذاك، رفض الكونغرس عرضا ثانيا بانضمام تكساس إلى الاتحاد في حزيران/ يونيو ١٨٤٤. لكن تحول تكساس إلى قضية انتخابية هو الذي رجح الكفة. إذ خسر مارتن فان بورين ترشيح الحزب الديمقراطي لصالح جيمس ك. بولك لأنه رفض المصادقة على الضم، في حين تابع بولك مشواره ليهزم مرشح حزب "الويغ" (الذي تحول عام ١٨٥٤ إلى الحزب الجمهوري) هنري كلاي، الذي أراد تأجيل انضمام تكساس إلى الاتحاد[٢٥]. وحين أصبحت تكساس الولاية الثامنة والعشرين للاتحاد في كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٥، صور جون اوسليفان رئيس تحرير "ديمكراتيك ريفيو"، العملية بأنها "تحقق لحقنا المقدر بالامتداد والتوسع في القارة"[٢٦]. احتمال الضم ظهر قبل عقد من السنين على أقل تقدير، أما حقيقة أن الأمر قد استغرق كل هذه المدة ليتحقق فتشير إلى أن هناك حدودا أقل بروزا ووضوحا تقيد توسع الولايات المتحدة. والعقبة الحاسمة في هذه الحالة تمثلت في سماح تكساس بالرق. إذ استشعر المطالبون بإلغائه في الشمال في الحملة المنادية بضم ولايات جديدة من الجنوب والغرب وجود مؤامرة مخادعة لزيادة عدد الولايات التي تسمح بالرق في الاتحاد. أما المسألة المصيرية التي فرضتها "المؤسسة الغريبة" (أي مؤسسة الرق) في الجنوب فسوف تعرقل توسع الولايات المتحدة إلى أن لاح الحل في نهاية المطاف من خلال أكثر الحروب التي خاضها الأمريكيون دموية - الحرب التي قاتل فيها بعضهم بعضا.

الحرب مع المكسيك اندلعت بعد، وليس قبل، ضم تكساس؛ ويعود جزء من سبب اندلاعها إلى عدم اتفاق الشاري والبائع على سعر "البضاعة". فقد طالب المواطنون الأمريكيون الحكومة المكسيكية بحقوق قيمتها ٦,٥ مليون دولار؛ وهي حقوق رفض المكسيكيون الاعتراف بها[٢٧]. في آذار/ مارس ١٨٤٦، أمر بولك الجنرال زاكاري تايلور بالزحف من نهر نيوسيس إلى ريو غراندي (ريو

برافو). أعلن المكسيكيون أنهم يخوضون "حربا دفاعية"؛ لكن إدارة الرئيس بولك ردت باتهامهم بسفك "دماء الأمريكيين على التراب الأمريكي". ولم يتوقع أي من الطرفين أن تكون المعارك القادمة من جانب واحد إلى هذه الدرجة؛ وفي الحقيقة، ندم الجنرال يوليسيس اس. غرانت فيما بعد على عبارته التي وصف فيها ما جرى بأنه "أكثر الحروب التي شنتها أمة قوية على أمة ضعيفة ظلما وجورا"[٢٨]. ففي أقل من عام، أحرز الجيش الأمريكي سلسلة من الانتصارات الحاسمة، ثم حطم قوات الجنرال سنت انا المتفوقة عددا في معركة بوينا فيستا (شباط/ فبراير ١٨٤٧). وبعد ذلك نزل جيش أمريكي آخر بقيادة الجنرال وينفيلد سكوت في فيراكروز وزحف نحو مدينة المكسيك، ليحتلها في أيلول/ سبتمبر[٢٩].

لكن قوة السلاح وحدها لم تكن هي التي حددت مصير تكساس أو مصائر جاراتها في الغرب. فتبعا لمعاهدة غوادلوب هيدالغو (شباط/ فبراير ١٨٤٨)، قايض الأمريكان مرة أخرى الأرض بالدولارات. وبصورة أدق، حصلت الولايات المتحدة على كل الأراضي الممتدة حتى نهر ريو غراندي مقابل حقوق مواطنيها على الحكومة المكسيكية التي بلغت خمسة ملايين دولار، وأضافت إلى سلة مشترياتها مقابل مبلغ خمسة عشر مليونا مقاطعتي نيو مكسيكو وكاليفورنيا العليا، أي الأراضي التي تشمل الآن معظم ولايات نيو مكسيكو، وأريزونا، وكاليفورنيا، وكولورادو، ويوتاه، ونيفادا[٣٠].

كانت تلك حيازات هائلة المساحة. كما كانت أيضا بمثابة استثمار مربح غل عائدا فوريا نظرا لأن الذهب قد اكتشف في كاليفورنيا قبل شهور قليلة. علاوة على ذلك، ونظرا لأن مساحات صغيرة من الأراضي الجديدة كانت صالحة للزراعة، أثارت عملية الضم قدرا أقل من الخلاف مقارنة بحالة تكساس.

في خطاب له أمام مجلس الشيوخ عام ١٨٥٠، حيا وليام هنري سيوارد* ضم كاليفورنيا إلى الاتحاد، وأعلن أن "العالم لا يضم مكانا لإمبراطورية عظيمة رائعة كهذه.. تقدم المؤن من على شواطئ الأطلسي لدول أوروبا المكتظة بالسكان، في حين تعترض تجارة جزر الهند على ساحل المحيط الهادي. يجب على أمة تحتل هذا الموقع أن تكون لها القيادة.. إمبراطورية البحار، التي هي وحدها الإمبراطورية الحقيقية"[٣١]. لكن الأحداث أشارت على ما يبدو إلى أن الإمبراطورية الحقيقية تلك كانت إمبراطورية الديبلوماسية والدولار. فبعد مرور سنة على خطاب سيوارد، ضمنت الولايات المتحدة أراضي اوريغون من خلال الاتفاق على أن الحدود القائمة بين الأراضي البريطانية والأمريكية - خط العرض ٤٩ - يجب أن تمتد إلى المحيط الهادي. وتم تجاهل تلك الأصوات العنيفة المطالبة بالحرب ودفع الحدود إلى خط العرض ٥٤ (فيما وراء برنس روبرت)[٣٢].

في عام ١٨٥٣، حصل السفير الأمريكي في المكسيك، جيمس غادسدين، على قطاع إضافي من الأرض من المكسيك (المنطقة الواقعة جنوب نهر جيلا، التي تمتد اليوم بين نيو مكسيكو وجنوب اريزونا). وكان السعر هذه المرة ١٠ ملايين دولار، وهو أعلى سعر للايكر دفعته الولايات المتحدة في قطعة أرض (انظر الجدول ٢). وبعد خمس عشرة سنة، وبمبادرة من وزير الخارجية وليام سيوارد، حصلت الولايات المتحدة على مساحة إضافية تعادل ٥٧٠,٠٠٠ ميل مربع من سهوب التوندرا (كما بدا آنذاك) عبر شراء ألاسكا من روسيا القيصرية مقابل ٧,٢ مليون دولار.

* سياسي أمريكي رتب حين استلم منصب وزير الخارجية (١٨٦١ – ١٨٦٩) صفقة شراء الاسكا من روسيا القيصرية (١٨٦٩). (المترجم)

## الجدول (٢)

### شراء الإمبراطورية:

### المناطق الرئيسية من الأراضي التي حصلت عليها الولايات المتحدة (دون حرب) بين عامي ١٨٠٣ - ١٨٩٨.

| التاريخ | المعاهدة/القانون | المنطقة | المالك السابق | المساحة الكلية (إيكر) | السعر ($) | سعر الإيكر❖ (سنت) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٨٠٣ | صفقة شراء لويزيانا | لويزيانا | فرنسا | ٥٥٩,٥١٣,٦٠٠ | ١٥,٠٠٠,٠٠٠ | ٣ |
| ١٨١٩ | معاهدة ادامز - اونيس | شرق فلوريدا | إسبانيا | ٤٦,١٤٤,٦٤٠ | ١٥,٠٠٠,٠٠٠ | ٣٣ |
| ١٨٤٦ | معاهدة اوريغون | شمال غرب الباسيفيكي جنوب خط العرض٤٩ | بريطانيا العظمى | ١٩٢,٠٠٠,٠٠٠ | - | ٠ |
| ١٨٤٨ | غوادالوب - هيدالغو ضم تكساس | تكساس، كاليفورنيا، نيومكسيكو.. | المكسيك | ٣٣٨,٦٨٠,٩٦٠ | +١٥,٠٠٠,٠٠٠ ٥,٠٠٠,٠٠٠ | ٦ |
| ١٨٥٠ | صفقة غادسدين | نيومكسيكو | تكساس المكسيك | ٧٨,٩٢٦,٧٢٠ | ١٠,٠٠٠,٠٠٠ | ١٣ |
| ١٨٥٣ | | جنوب اريزونا، الحدود المكسيكية الجديدة | | ١٨,٩٨٨,٨٠٠ | ١٠,٠٠٠,٠٠٠ | ٥٣ |
| ١٨٦٧ | صفقة الاسكا معاهدة باريس | الاسكا الفليبين | روسيا إسبانيا | ٣٧٥,٢٩٦,٠٠٠ | ٧,٢٠٠,٠٠٠ | ٢ |
| ١٨٩٨ | | | | ٧٤,١١٢,٠٠٠ | ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ | ٢٧ |

❖ الإيكر يعادل ٠,٤٠٥ هكتار أي نحو ٥٠٠ متر.

**المصدر:**

Richard B. Morris (ed.), *Encyclopedia of American History*, p. 599; Charles Arnold-Baker, *The*

*Companion to British History.*

لا شيء يوضح الحدود المقيدة للتوسع الأمريكي أكثر من فشل الولايات المتحدة في الحصول على أية أراض شمال خط العرض ٤٩. ولا يجب علينا أن ننسى أن الآباء المؤسسين قد قصدوا في الأصل توحيد "سكان كافة المناطق الممتدة من كيب بريتون إلى المسيسيبي"[٣٣]. لكن، وكما رأينا، فشلت محاولات الاستيلاء على كندا بالقوة، أولا خلال حرب الاستقلال، ومرة أخرى في حرب عام ١٨١٢. علاوة على ذلك، وحين تعلق الأمر بالتوسع القاري، ثبت أن كندا تتمتع بالقدر نفسه من الحيوية والدينامية مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة. وكان شراء الولايات المتحدة لالاسكا هو الذي عجل بنشوء الاتحاد الكندي كدولة ذات سيادة عام ١٨٦٧، امتدت بحلول عام ١٨٧١ من الأطلسي إلى المحيط الهادي (والنجاح الاقتصادي الذي حققته أظهر بصورة حاسمة أن رفض المؤسسات السياسية البريطانية ليس شرطا ضروريا للنجاح في قارة أمريكا الشمالية). ليست الحدود الشمالية للولايات المتحدة (ولم تكن) طبيعية، وهي حدود تتبع خط العرض ٤٩ في معظمها ثم تشطر البحيرات العظمى؛ بل إنها لا تلتزم بمجرى نهر سنت لورنس. هذا الخط العشوائي الذي يمتد مسافة ٢٥٠٠ ميل يوضح بصورة كاملة حدود القوة الأمريكية في القرن التاسع عشر. أما الحقيقة الصارخة فهي أن الأمريكيين خلال القرن الأول لوجودهم تحت مظلة جمهورية مستقلة قد سفكوا من الدماء وهم يقاتلون بعضهم بعضا (فيما كانت في واقع الأمر حربهم التوحيدية) أكثر مما فعلوا وهم يقاتلون في سبيل المجال الحيوي القاري. وبحلول ستينات القرن التاسع عشر، أصبحت المسألة التي استعد الأمريكيون للقتال والموت في سبيلها لا تتعلق بمدى اتساع جمهوريتهم بل بمدى الحرية التي يجب أن تتمتع بها.

## إمبراطورية في البحر

أرسلت الولايات المتحدة عددا من الحملات البحرية الصغيرة في الفترة السابقة

على الحرب الأهلية، وكانت هذه بمثابة غزوات محدودة مثل الحروب التي شنتها بين عامي ١٨٠١ - ١٨٠٦ (باشا طرابلس الغرب)[٣٤]. لكن عملية الضم الفعلي للمناطق الواقعة فيما وراء سواحل القارة كانت أمرا آخر. فهل كانت دستورية؟ رئيس المحكمة العليا ارتأى في قراره المتعلق بقضية سكوت الشهيرة (١٨٥٧)[٣٥] أنه ليست هناك "بالتأكيد أية سلطة يمنحها الدستور للحكومة الاتحادية بتأسيس أو إبقاء مستعمرات خلف حدود الولايات المتحدة أو في أرض بعيدة عنها، تديرها وتحكمها كما تشاء؛ أو توسيع حدودها الإقليمية بأية طريقة، باستثناء قبول ولايات جديدة"[٣٦]. وبدا أن هذا يوضح حظر إقامة مستعمرات أو أية إشكال أخرى من المناطق المستقلة، وإنما يقتصر الأمر على الولايات الجديدة فقط، ولهذا السبب - جزئيا - رفض الكونغرس اقتراح قبول سانتو دومينغو (جمهورية الدومينيكان فيما بعد) التي عرضت الانضمام إلى الاتحاد عام ١٨٦٩[٣٧]. لكن بعد ثلاثين سنة، أمكن لأبوت لورنس لويل ❖ أن يقدم الحجة بشكل مختلف تماما. فقد كتب يقول في مجلة "هارفارد لو ريفيو": "عمليات التملك والحيازة يمكن أن تجري على هذا النحو أيضا. بحيث لا تشكل [الأراضي المملوكة] جزءا من الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة لا تنطبق القيود الدستورية كتلك التي تتطلب تساوقا مع النظام الضريبي والمحاكمة بواسطة هيئة المحلفين"[٣٨]. كان توقيت مقالة لويل مهما في دلالته، لأنه بحلول عام ١٨٩٩، حصلت الولايات المتحدة على أملاك جيدة من الأراضي التي خضعت لسيطرتها، ولم يكن هناك سوى قلة قليلة منها (أو لم يكن أي منها على الإطلاق) مناسبا على ما بدا للانضمام للاتحاد.

كانت الإمبراطورية الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر مشابهة في طبيعتها من جوانب عديدة لإمبراطوريات أوروبا في تلك الحقبة الزمنية. ففي حين

* أكاديمي أمريكي متخصص بشؤون التربية والتعليم ورئيس جامعة هارفارد (١٩٠١-١٩٣٣). (المترجم)

استحثت المرحلة الأولى من التوسع الأمريكي الهجرة الجماعية واستعمار الأراضي القليلة السكان، فإن هذه المرحلة قد حفزتها توليفة من الدوافع الاستراتيجية، والتجارية، والأيديولوجية. إذ إن أصل ومنشأ الاستراتيجية الأمريكية المهيمنة كانت البطولة السلبية، أو "المبدأ" الذي أعلنه الرئيس جيمس مونرو عام ١٨٢٣، وأكد فيه على أن "القارتين الأمريكيتين من حيث المبدأ.. وفي حالة الحرية والاستقلال التي تمتعت بها كل منهما وحافظت عليها، لن تعتبرا من الآن وصاعدا هدفا للاستعمار من قبل أية قوة أوروبية في المستقبل"[٣٩]. لكن هذا المبدأ ظل لعدة عقود أكثر قليلا من مناورة خداعية "يانكية"[٤٠]. فقد أسس البريطانيون مستعمرة غويانا البريطانية (غويانا حاليا) عبر ضم ثلاث مقاطعات كان يملكها الهولنديون عام ١٨٣١، واستمروا في استعمار المناطق الواقعة شمال خط العرض ٤٩ متجاهلين إعلان مونرو العظيم. ثم استولوا عام ١٨٣٩ على جزيرة رواتان قبالة ساحل هندوراس؛ وفي خمسينات القرن التاسع عشر، احتلوا لفترة وجيزة جزر باي المجاورة؛ وفي عام ١٨٦٢، حولوا بيليز إلى مستعمرة هندوراس البريطانية[٤١]. الفرنسيون تجاهلوا أيضا مبدأ مونرو، وجهدوا لتحويل المكسيك إلى دولة تابعة لهم تحت حكم الإمبراطور السيئ الحظ مكسيمليان في ستينات القرن؛ أما إخفاق هذه الخطة فلم يكن له علاقة برفض الأمريكيين لها. القوى الأوروبية قامت بعدة عمليات تدخل في أمريكا اللاتينية، على شكل بعثات لجمع الديون في أغلب الأحوال، قبل وخلال وبعد الحرب الأهلية الأمريكية[٤٢]. ولم تعتبر الولايات المتحدة "دولة ذات سيادة - عمليا - على هذه القارة" (حسب تعبير وزير الخارجية ريتشارد اولني) إلا قرب نهاية القرن التاسع عشر - "لا بسبب الصداقة أو الشعور الودي تجاهها.. أو بسبب شخصيتها السامية كدولة متحضرة، ولا لأن الحكمة والعدالة والمساواة هي السمات الثابتة المميزة لتصرفات وتعاملات الولايات المتحدة.. [بل] لأن مواردها اللامحدودة وموقعها المنعزل بالإضافة لكافة الأسس الأخرى، تحولها إلى

سيدة الوضع القائم وتجعلها منيعة وحصينة عمليا"[٤٣].

حتى هذا التحليل تجاهل حقيقة مهمة: فقد توجب على الولايات المتحدة الانتظار حتى تمتلك قوة بحرية عالمية المستوى لكي تفرض مطالبها على ما أصبح يعرف بالنصف الغربي من العالم. في ثمانينات القرن التاسع كان الأسطول الأمريكي عديم الأهمية، بل أصغر حجما من الأسطول السويدي[٤٤]. لكن الولايات المتحدة، وقد استمدت إلهامها من كتاب القبطان الفريد ثاير ماهان الشهير "تأثير القوة البحرية في التاريخ" (١٨٩٠)، شرعت في تنفيذ برنامج لبناء قوتها البحرية تجاوز في طموحه حتى أسطول ألمانيا. أما الإنجاز فكان مدهشا: بحلول عام ١٩٠٧، أصبح الأسطول الأمريكي يحتل المرتبة الثانية في العالم (بعد الأسطول الملكي البريطاني)[٤٥]. ونتيجة لذلك اكتسب مبدأ مونرو المصداقية (وإن متأخرة)[٤٦]. وحين فرضت بريطانيا وألمانيا الحصار على فنزويلا عام ١٩٠٢، ردا على الهجمات على السفن الأوروبية والعجز عن تسديد الديون، هدد الرئيس تيودور روزفلت (١٩٠١ــ ١٩٠٩) بإرسال أربعة وخمسين سفينة حربية أمريكية من بورتوريكو، الأمر الذي أجبر الدولتين على قبول التحكيم الدولي[٤٧]. بحلول أوائل القرن العشرين، اعترفت بريطانيا بالولايات المتحدة كواحدة من تلك الإمبراطوريات المنافسة بشكل جدي بحيث تستحق التعامل معها من خلال سياسة التهدئة والاسترضاء[٤٨].

ومثلما هي الحال مع هوس أوروبا ببناء الأساطيل الحربية، وجدت القوة البحرية مسوغها في الحفاظ على المصالح التجارية فيما وراء البحار. فقبل ثمانينات القرن التاسع عشر، لم يفكر سوى عدد قليل من التجار ورجال الأعمال الأمريكيين باقتناص أية فرصة فيما وراء حدود الولايات المتحدة؛ وبدا واضحا أن المال الذي يمكن جمعه داخل حدود الوطن يكفي وزيادة. صحيح أن بعض

الجنوبيين قد حلموا في خمسينات القرن التاسع عشر بتجاوز حدود تكساس وتأسيس ولايات عبيد جديدة في أمريكا الوسطى، وتمكن المغامر القادم من ولاية تينيسي وليام ووكر، بعد أن خطرت له هذه الفكرة، من الاستيلاء على نيكاراغوا في أواسط الخمسينات[٤٩]، بل عرض مشروع قانون على الكونغرس يطالب بضم كوبا[٥٠]. إلا أن اندلاع - والأهم من ذلك، نتيجة - الحرب الأهلية جعل كل هذه الأفكار تغيب مؤقتا طيلة جيل كامل. وتوجب على جيمس جي. بلين، زعيم الحزب الجمهوري ووزير الخارجية، الانتظار حتى ثمانينات القرن كي يسمح لنفسه بالتعبير عن فكرة أن هناك أيضا "فرصا مضمونة ومريحة أمام مشاريع" الصناعة الشمالية "في مناجم أمريكا الجنوبية والسكك الحديدية في المكسيك.. بل حتى في وسط المحيط" [٥١]. وأعلن أنه "في حين تعمل القوى الأوروبية العظمى على توسيع هيمنتها الاستعمارية بشكل مطرد في آسيا وأفريقيا، فإن المهمة الخاصة لهذه البلاد هي تحسين وتوسيع تجارتها مع دول أمريكا"[٥٢]. أما البرت جي. بيفردج، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية انديانا في أوائل تسعينات القرن التاسع عشر، فقد تقدم خطوة أبعد:

المصانع الأمريكية تنتج أكثر مما يمكن للأمريكيين استخدامه؛ والتربة الأمريكية تنتج أكثر مما يمكن للأمريكيين استهلاكه. لقد كتب القدر السياسة التي يجب أن ننتهجها؛ تجارة العالم ينبغي أن/ وسوف تكون لنا.. سنؤسس مراكز تجارية في كافة أنحاء العالم لتكون بمثابة منافذ توزيع للمنتجات الأمريكية.. المستعمرات الكبرى التي تحكم نفسها، وترفع علمنا، وتتاجر معنا، سوف تنمو حول مراكز تجارتنا.. والقانون الأمريكي، والنظام الأمريكي، والحضارة الأمريكية، والراية الأمريكية، ستغرس على الشواطئ التي ظلت حتى اليوم مخضبة بالدماء وغارقة في الجهل، لكن بواسطة قوى الرب تلك ستصبح من الآن فصاعدا جميلة ومشرقة[٥٣].

كانت حالة من جنون العظمة التجارية جسدتها شخصية هولرويد، المتنفذ الثري المغرور من الساحل الشرقي في رواية جوزيف كونراد "نوسترومو":

الآن، ما هي الكوستاغوانا؟ إنها هوة لا قرار لها من القروض بفائدة ١٠٪ وغيرها من الاستثمارات الخادعة. الرأسمال الأوروبي هو الذي تدفق عليها كالسيل لسنوات عديدة. وليس رأسمالنا. نحن في هذه البلاد نعرف ما يكفي لنبقى داخل بيوتنا حين تمطر. يمكننا أن نجلس ونراقب. بالطبع لسوف ندخل الميدان يوما ما. لا بد من ذلك. لكن لا داعي للتسرع. فالزمن نفسه عليه أن ينتظر أعظم البلاد قاطبة في عالم الرب. سوف نقول كلمتنا في كل مجال: الصناعة، التجارة، القانون، الصحافة، الفن، السياسة، الدين. من كيب هورن إلى مضيق سميث، وفيما وراء ذلك أيضا، إذا تبين وجود مكان يستحق أن نسيطر عليه حتى في القطب الشمالي. وعندئذ سنأخذ وقتنا في الاستيلاء على الجزر النائية والقارات القصية على سطح الأرض. سوف ندير أعمال وتجارة العالم شاء هذا العالم أم أبى. لا مفر من ذلك بالنسبة للعالم - ولا بالنسبة لنا، كما أعتقد[٥٤].

لكن مثل هذا الكلام يمكن سماعه أيضا في أحد أندية لندن، وإن كان بتعابير أقل وقاحة بقليل. فالعناصر التكوينية للإمبراطورية الاقتصادية متماثلة جوهريا على جانبي الأطلسي: رغبة بتخفيض التعريفات والرسوم الجمركية في الدول الأخرى - ومن هنا أتت سياسة "الانفتاح"[٥٥]، وثقة بأن الاستثمارات فيما وراء البحار سوف تعزز أسواق تصدير جديدة (وهو أمر حظي بأهمية خاصة خلال فترة الكساد بين عامي ١٨٩٣ ـ ١٨٩٧)، لكن هناك أيضا استعدادا لاستخدام قوة الدفع السياسية والعسكرية للتفوق بالدهاء والحنكة على المنافسين[٥٦]. ومن الأمور المشابهة المألوفة بالنسبة لدارسي ومحللي الإمبراطوريات الأوروبية التيارات الأيديولوجية التي سادت آنئذ: الداروينية الاجتماعية التي عرضها جوسياه سترونغ،

مؤلف كتاب "التوسع تحت شروط العالم الجديدة" (١٩٠٠)[٥٧]؛ والشوفينية المرعبة في صحف هيرست وبوليتزر[٥٨].

رأى العديد من المراقبين البريطانيين - بدءا من كيبلنغ، مرورا ببوكان، وانتهاء بشامبرلين و تشرشل - في محاولة أمريكا لاقتناص الأسواق الخارجية العديد من العوامل المشتركة مع "اندفاع" بريطانيا الحماسي في نهاية القرن للحصول على مزيد من المستعمرات. فهذه برغم كل شيء حقبة أمكن لـ"نيويورك تايمز" أن تعلن فيها: "نحن جزء، بل جزء عظيم، من بريطانيا العظمى التي يبدو بكل وضوح أن القدر قد اختارها للهيمنة على هذا الكوكب"[٥٩]. لكن هناك عاملين متعالقين جعلا التجربة الأمريكية مع الإمبراطورية تختلف عن نظيرتها على الطرف الآخر من الأطلسي. أولا، كانت القاعدة السياسية للإمبراطورية أشد ضيقا: فالإمبراطورية اجتذبت النخب في الشمال الصناعي أكثر من سكان بقية البلاد. ثانيا، كان الأس المنطقي الاقتصادي للحصول على المستعمرات أكثر عرضة للتشكيك. فقد اعتنقت بريطانيا مبدأ التجارة الحرة في وقت مبكر يرجع إلى أربعينات القرن التاسع عشر. وبالتالي لم تتخذ أي إجراء لحماية المزارعين البريطانيين من تدفق المواد الغذائية الأرخص ثمنا، وذلك مع نجاح السفن البخارية والسكك الحديدية والبرادات في دمج أسواق الحبوب واللحوم العالمية. وبدا من البديهي أن بريطانيا بحاجة إلى إمبراطورية/ سلطة عالمية، حتى وإن انحصر الهدف في ضمان تدفق السلع التي لا يمكن أن تنتجها بنفسها إلى أسواقها المحلية. علاوة على ذلك، كان للمصرفيين في قلب لندن التجاري والمالي، الذين تولوا مهمة توجيه وإدارة رأس المال البريطاني فيما وراء البحار، مصلحة راسخة في استمرارية التجارة الحرة والإمبراطورية في آن معا. إذ كيف نتوقع من الدول المدينة في العالم الجديد أن تفي بتعهداتها إن لم تتمتع صادراتها من المنتجات الأساسية بحرية الوصول إلى السوق البريطانية؟ وإذا هددت بالامتناع عن الوفاء بديونها، فأي طريقة أفضل من

احتلالها وحكمها تبعا للمبادئ الاقتصادية السليمة؟[٦٠]. في الولايات المتحدة هناك العديد ممن قدموا ذات الحجة، لكن تواجدت مجموعات ضغط حمائية قوية دفعت في الاتجاه المعاكس. أما حجتها فتمثلت في أن الولايات المتحدة لا حاجة بها للمستعمرات حسب الأسلوب البريطاني إن انحصرت وظيفتها في مجرد إغراق السوق الأمريكية ببضائع وسلع يمكن للأمريكيين أيضا إنتاجها لأنفسهم (رغم أنها أرخص ثمنا). المعارضون الآخرون، الذين أحنقهم تغير لون بشرة المهاجرين القادمين إلى الولايات المتحدة، اعتبروا المستعمرات مصدرا إضافيا للسلالات العرقية الدونية[٦١] وبالرغم من أن النظريتين الحمائية والأهلانية* (Nativism) لا تتفقان مع الإمبراطورية كما ثبت، إلا أنهما اشتركتا معها في بعض أحكامهما المسبقة الأساسية؛ ومع الاعتذار لكيبلنغ، لم يكن لمؤيدي أي منهما مصلحة حقيقية في حمل "عبء الرجل الأبيض".

الممتلكات الأولى التي حصلت عليها أمريكا فيما وراء البحار كانت عبارة عن جزر تلائم إقامة قواعد بحرية أو تشكل مصدرا لـ"الغوانو" (سماد طبيعي). فجزيرة ميدواي المرجانية، التي ضمتها رسميا عام ١٨٦٧ بواسطة القبطان وليام رينولدز قائد سفينة "لاكاوانا"، كانت من أوائل محطات الخدمات البحرية هذه. وبعد عقد من السنين ضمنت الولايات المتحدة حق استخدام ميناء باغو باغو، عاصمة ساموا الأمريكية على الساحل الجنوبي لجزيرة توتويلا في المحيط الهادي، رغم أن الجزيرة برمتها لم تصبح من الممتلكات الأمريكية إلا في عام ١٨٩٩، بعد اندلاع حرب أهلية فيها[٦٢]. وقبل سنة، جرى ضم جزيرة غوام أيضا، جنبا إلى جنب

* سياسة اجتماعية – سياسية (شاعت في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر) تحابي السكان المحليين وتفضلهم على المهاجرين. (المترجم)

جزيرة ويك. وبالإضافة إلى صغر حجم كل هذه المراكز - حتى أكبرها (غوام) لا تزيد مساحتها عن ٢٠٠ ميل مربع - فقد كانت نائية أيضا. وأقربها، ميدواي، كانت في منتصف المسافة بين لوس أنجلوس وشنغهاي. أما أبعدها، غوام، فتقع بين اليابان وغينيا الجديدة، على بعد حوالي ٥٨٠٠ ميل إلى الغرب من سان فرانسيسكو. كما أن أول مستعمرة أمريكية حقيقية - هاواي - تقع في المحيط الهادي أيضا. من الألغاز التاريخية المحيرة أن يصبح ذلك الأرخبيل المكون من ثماني جزر والواقع على بعد ألفي ميل من البر الأمريكي، الولاية الأمريكية الخمسين، خصوصا وقد تم استبعاد سواه من المناطق الأكثر ملاءمة للاندماج بالولايات المتحدة. هنالك ثلاث مجموعات توالفت معا لأمركة هواي: المبشرون، ومنتجو السكر، والبحارة. بالنسبة للمجموعة الأخيرة، تقدم هاواي - كما قال وزير الخارجية هاملتون فيش (١٨٦٩- ١٨٧٧) "مكانا [مغريا] للراحة في منتصف المحيط، بين ساحل المحيط الهادئ والمناطق الشاسعة في آسيا، التي تنفتح الآن أمام التجارة والحضارة المسيحية"، ناهيك عن كونها وسيلة لـ"كبح" نهضة اليابان التي أمكن تمييزها حتى في ذلك الوقت[٦٣]. وبالنسبة لمنتجي السكر في الجزر، مثلت الولايات المتحدة سوقا واسعة محتملة، إذا أمكن التوصل إلى تجارة معفاة من الرسوم الجمركية، في حين جهزت مدارس التبشير أهالي هاواي كي يخضعوا. واتخذت الخطوات الضرورية لهذا المصير بسرعة: في عام ١٨٧٥، تم توقيع معاهدة للتجارة الحرة[٦٤]، وفي عام ١٨٨٧، جرى تأسيس محطة بحرية لتزويد السفن بالفحم في بيرل هاربر، وفي عام ١٨٩٣، تم إسقاط الملكة ليليوكالاني بواسطة انقلاب عسكري أعده "السفير" الأمريكي في الجزر، جون ل. ستيفنز. لكن الكونغرس رفض، تماما مثلما حدث في حالة تكساس. وبالرغم من تحذيرات ستيفنز من أن هاواي ستصبح "سنغافورة أو هونغ كونغ، تحكم كمستعمرة بريطانية"[٦٥]، إلا أن خطته لضم الجزر قوبلت بالرفض[٦٦]. خشي منتجو السكر من المنافسة[٦٧]، وخاف

العنصريون من "الدماء الرديئة والعادات الرديئة" (نظرا لأن الأمريكيين لا يشكلون سوى نسبة ٢٪ من السكان)، في حين اشتبه الليبراليون في أن نوايا الأقلية الأمريكية غير ديمقراطية. وفي عام ١٨٩٧، حين عارض الحزبان مرة أخرى مسودة معاهدة الضم، تأثر تيودور روزفلت إلى حد الأسف على "الافتقار الغريب للغريزة الإمبراطورية التي أظهرها شعبنا"[٦٨]. ولم يكن بالمستطاع الموافقة على قرار الضم إلا بعد انتشار أنباء الانتصار الأمريكي على القوات الإسبانية في الفليبين[٦٩].

قاوم أهالي هاواي - لكن مقاومتهم كانت سلمية. وفي انتخابات أول مجلس تشريعي إقليمي، فاز "حزب حكم الوطن" بأغلبية المقاعد عبر حشد الناخبين المحليين الذين تحدوا العبارة الواردة في القانون الأساسي التي توجب إجراء النقاش باللغة الإنكليزية[٧٠]. ولم يتمكن الحزب الجمهوري المحلي من المنافسة إلا بعد اختيار جوناه كوهيو كالانياناول، وهو أمير قاوم في البداية استيلاء الولايات المتحدة على هاواي. ولم يكن بمقدور الأمير فعل شيء سوى التفجع والأسف لعجزه عن منع انحطاط وسقوط شعبه، وأصبح واجهة تحركها مصالح غرفة تجارة هونولولو وجمعية مزارعي السكر في هاواي[٧١]. وفي حين أحكمت شركات السكر الخمس الكبرى قبضتها على أكثر مناطق الجزر خصوبة، "أعيد توطين" سكان البلاد الأصليين: في واقع الأمر، أبعدوا إلى الأراضي الهامشية[٧٢]. لكن عملية الاستعمار المألوفة هذه لم تتم حسب الخطة المرسومة. فقد أبعد الأهالي المحليون بطريقة كلاسيكية، لكن لم يحل محلهم المستوطنون الأمريكيون. وبدلا من ذلك، كان المهاجرون اليابانيون ثم الفليبينيون هم الذين استوطنوا هاواي، مثلما كانت الحال قبل عملية الضم. وبالرغم من الإجراءات التي اتخذت لإقصاء وصد القادمين الجدد، إلا أن الجالية اليابانية تنامت بسرعة. ففي أوائل العشرينات، كان هنالك ثلاثة يابانيين من بين كل مائة من المقترعين، لكن بحلول عام ١٩٣٦، أصبحت النسبة واحدا إلى أربعة[٧٣]. ولربما تمثل هاواي قيمة

استراتيجية مهمة بالنسبة للولايات المتحدة، لكنها لم تقدم لرجال الأعمال الأمريكيين سوى القليل من الفرص الاقتصادية تعادل تلك المتوفرة في أرض الوطن.

لم أصبحت هاواي في نهاية المطاف ولاية أمريكية، ولم تصبح كذلك بورتوريكو التي تنازلت عنها إسبانيا للولايات المتحدة عام ١٨٩٨؟ من المؤكد أن السبب لا يتعلق بالبعد أو المسافة، نظرا لأن هذه الأخيرة أقرب بكثير إلى البر الأمريكي (على بعد أكثر قليلا من ألف ميل من ميامي). ولا كانت إحدى مزارع السكر تغل أكثر من الأخرى على الصعيد الاقتصادي. الجواب في الحقيقة يكمن في التقنية القانونية، التي تكشفت حين سعى المنتجون في بورتوريكو لتحدي فرض رسوم جمركية على صادراتهم إلى الولايات المتحدة. وفي حكمين متزامنين أصدرتهما المحكمة العليا عام ١٩٠١، استنتجت فيهما أن بورتوريكو ليست دولة أجنبية، ولكنها ليست مقاطعة محلية أيضا، ولذلك فإن فرض الرسوم الجمركية على منتجاتها يعتبر أمرا دستوريا. وما حظي بأهمية خاصة ذلك التمييز الذي وضعه القاضي إدوارد دوغلاس وايت بين الضم والدمج (الذي يتطلب تفويضا من الكونغرس). وتبعا لرأيه، "لم تدمج بورتوريكو في الولايات المتحدة، وإنما ألحقت بها كممتلكات تابعة لها". وبذلك، لا تنطبق عليها إلا بعض البنود "الجوهرية" المعينة في الدستور. تمثلت الأهمية الدلالية لهذا الحكم، الذي حدد وعرف الوضع المتوسط الغريب الذي تشغله بورتوريكو منذ ذلك الحين - لا هي ومستقلة ولا هي ولاية أمريكية - في أن القرارات الآن يمكن اتخاذها بأثر رجعي فيما يتعلق بالوضع القانوني لباقي الممتلكات الأخرى. فتبعا لشروط إلحاق كل من الاسكا وهاواي، حيث توسعت البنود "الرسمية" و"غير الرسمية" من الدستور لتشملهما معا، كان لا بد - بالتعريف - من دمج كل منهما وبالتالي تصبح مؤهلة لتكون ولاية تتمتع بكامل حقوق الولايات، وهذا ما حصلت الاثنتان عليه أخيرا عام ١٩٥٩[٧٤].

بدت أحكام عام ١٩٠١ وكأنها تمهد السبيل القانوني لضم مستعمرات جديدة وأكبر مساحة، يمكن معاملتها مثل بورتوريكو: "منظمة لكن غير مندمجة"، أي خارج نطاق مظلة الدستور. فلمَ إذن لم تحصل الولايات المتحدة على مزيد من المناطق المشابهة لبورتوريكو؟ الجواب يتلخص بكلمة واحدة: الفليبين.

ما حدث في الفليبين ثبت أنه - لسوء الحظ - أكثر قربا إلى التجربة الأمريكية النمطية مع العالم الخارجي مقارنة بما حدث مع هاواي وبورتوريكو. أو على وجه الدقة، يمكن تبين سبع مراحل واضحة ومميزة للتورط/التدخل الخارجي الأمريكي:

١ - نجاح عسكري أولي مؤثر

٢ - تقييم منقوص لمشاعر السكان المحليين

٣ - استراتيجية الحرب المحدودة وتزايد عدد القوات بالتدريج

٤ - تحرر الرأي العام الداخلي من الوهم في مواجهة صراع بغيض وطويل الأمد

٥ - عملية دقرطة قبل الأوان

٦ - هيمنة الاعتبارات الاقتصادية الداخلية

٧ - الانسحاب في نهاية المطاف.

السرعة التي حققت فيها أمريكا النصر على إسبانيا عام ١٨٩٨ كانت مذهلة بالتأكيد. ففي خلال ثلاثة أشهر من إعلان أمريكا الحرب - الذريعة التي طبّلت لها كانت الانفجار الذي أصاب بشكل عرضي البارجة "مين" في ميناء هافانا واتهمت إسبانيا بالوقوف وراءه - هزمت القوات الإسبانية في الكاريبي والفليبين في آن معا. لكن الأمريكيين رفضوا الاعتراف بأن الفليبينيين الذين وقفوا بجانبهم ضد الإسبان كان يقاتلون في سبيل استقلالهم، وليس لتغيير القوة الاستعمارية المسيطرة عليهم[٧٥]. أما المبرر التسويغي الذي ذكره الرئيس جون مكينلي (١٨٩٧ -

١٩٠١) لضم الجزر فكان نموذجا مغاليا للنفاق والتظاهر بالتقوى، قصد منه التأثير في مستمعيه من أكليروس الكنسية الميثودية (المنهجية):

كنت أذرع غرف البيت الأبيض جيئة وذهابا أمسية بعد أخرى حتى انتصاف الليل؛ ولا أشعر بالخجل حين أخبركم.. بأنني ركعت على ركبتي وصليت لله القدير كي يهديني سواء السبيل أكثر من مرة. وفي إحدى الليالي أتاني الخاطر على هذا النحو - لا أدري كيف لكنه أتى.. ١) لا يمكننا أن نعيدهم إلى إسبانيا.. ٢) لا يمكننا أن نتخلى عنهم لفرنسا وألمانيا - منافستينا التجاريتين في الشرق.. ٣) لا يمكننا أن نتركهم لوحدهم - فليسوا أهلا للحكم..٤) ليس أمامنا من خيار سوى أخذ الفليبينيين جميعا، وتعليمهم، والنهوض بهم، وتحضيرهم، وهدايتهم للمسيحية، وبذل أقصى طاقتنا بمباركة الرب في سبيلهم باعتبارهم إخوانا لنا مات من أجلهم المسيح أيضا[٧٦].

ومثلما صور مكينلي الأمر، كانت عملية الضم واجبا مرهقا، ألقي على كاهل الولايات المتحدة بواسطة الإرادة الإلهية[٧٧]. مثل هذه الأساليب التي تستخدم المشاعر الدينية حظيت دون شك بصدى شعبي كبير[٧٨]. أما الحجج المقدمة لصالح الاحتلال داخل النخبة السياسية الأمريكية فقد كانت أكثر اتصالا بالنواحي العسكرية والطمع والجشع منها بالتبشير والهداية[٧٩].

الثورة التي قادها اغويناldo* ضد قرار الضم الأمريكي اندلعت بُعيد نشر شروط معاهدة باريس التي تنازلت فيها إسبانيا عن الفليبين مقابل عشرين مليون دولار (حوالي السعر نفسه الذي دفعته للحصول على تكساس وكاليفورنيا

* اميليو اغويناldo: زعيم فليبيني قاد ثورة ضد الحكم الإسباني (١٨٩٦ – ١٨٩٨)، ثم انتفاضة ضد السلطة الأمريكية في الفليبين. (المترجم)

وغيرهما من المناطق التي اقتطعت من المكسيك قبل خمسين سنة، ولأن الفليبين أكبر مساحة فهي أرخص سعرا). لكن تبين أن الجزر ستكلف الولايات المتحدة أكثر من ذلك. ففي غضون ثلاث سنين، ارتفع عدد الجنود الأمريكيين في الفليبين من ١٢٠٠٠ إلى ١٢٦٠٠٠ رجل[٨٠]. وبرغم اعتقال اغوينالدو في آذار/مارس ١٩٠١، وإعلان انتهاء الأعمال الحربية بشكل رسمي في تموز/يوليو ١٩٠٢، فقد استمرت المقاومة على بعض الجزر لعدة سنين بعد ذلك. لم تكن الحرب نزهة ممتعة، ولا كانت الاختبار العسكري الأخير للولايات المتحدة في حرب الأدغال ضد مقاومين يستخدمون أسلوب حرب العصابات ويتعذر تمييزهم عن المدنيين[٨١]. وسرعان ما لجأ كبار الضباط إلى الإجراءات العنيفة والوحشية: فقد أمر الجنرال جاكوب سميث جنوده بإعدام حتى الأسرى على جزيرة سامار (وهذا خرق فاضح بالطبع لقوانين الحرب)، مضيفا: "أريدكم أن تقتلوا وتحرقوا، فكلما ضاعفتم عمليات القتل والحرق أدخلتم مزيدا من السعادة إلى قلبي.. أريد منكم قتل كل شخص قادر على حمل السلاح"[٨٢]. وبحلول الوقت الذي توقف فيه القتال، سقط أكثر من أربعة آلاف جندي أمريكي، بينما لم يتجاوز عدد القتلى في الحرب ضد إسبانيا ثلاثة آلاف. في حين قتل في المعارك حوالي أربعة أضعاف هذا العدد من الفليبينيين، وذلك دون ذكر المدنيين الذين قضوا نتيجة ما سببته الحرب من جوع ومرض[٨٣]. في هذه الأثناء، عين قاض من اوهايو، يدعى وليام هوارد تافت، رئيسا للجنة مدنية مؤلفة من خمسة أعضاء سعت لكسب ود الفليبينيين عبر بناء المدارس وتحسين ظروف الصحة العامة، لتثبت (كما عبر أحد أعضائها بأسلوب بارع) أن "السيادة الأمريكية.. هي اسم آخر لحرية الفليبينيين"[٨٤]. بلغت تكاليف الحرب حوالي ٦٠٠ مليون دولار. فكم سيضاف إلى "فاتورة" إعادة الإعمار بعد الحرب؟

لكن التكلفة المالية لم تمثل العامل الذي أثار المعارضة الداخلية في البداية للحرب في الفليبين، بل القضية من حيث المبدأ. ولا ينبغي علينا بالطبع تصور أن

"عصبة مناهضة الإمبراطورية" كانت الناطقة باسم غالبية الناخبين[٨٥]. لكن عضويتها ضمت رئيسين سابقين (كليفلاند وبنجامين هاريسون) وعشرة أعضاء في مجلس الشيوخ من الحزبين كليهما، وثمانية أعضاء سابقين في إدارة الرئيس كليفلاند، إضافة إلى الصناعي المليونير اندرو كارنيجي. امتلكت العصبة ما يكفي من القوة لتجعل مسألة استقلال الفليبين جزءا من برنامج الحزب الديمقراطي عام ١٩٠٠[٨٦]. كما ناصرها مارك توين، أشهر كتاب أمريكا آنذاك وأشدهم نفوذا وتأثيرا.

استبقت مواقف مارك توين مواقف الأجيال التالية من مفكري ومثقفي أمريكا المناهضين للحروب. ففي البداية رحب بـ"تحرير" الفليبين من إسبانيا، حيث كتب في حزيران/يونيو رسالة إلى صديق يقول فيها: "القتال من أجل حرية الآخرين أمر يستحق العناء. وأعتقد أن هذا لم يحدث من قبل". لكن بحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٠، استخلص بعد أن "قرأ بعناية" شروط معاهدة باريس "أننا لم نكن ننوي تحرير شعب الفليبين بل إخضاعه.. ولهذا فأنا مناهض للإمبراطورية. كما أعارض أن يضع الصقر براثنه على أية أرض أخرى". أخمد صوت توين، ورفضت مجلة "هاربرز بازار" نشر قصته القصيرة "صلاة الحرب"، حيث يتلو فيها رجل عجوز غريب الصلاة التالية قبل القداس: "يا ربنا، ذهب شبابنا المؤمنون بوطنهم، فلذات أكبادنا، إلى المعركة - فكن أنت معهم! ساعدنا على تغطية حقولهم النضرة بجثث شبابهم الكالحة؛.. ساعدنا كي نفطر قلوب أراملهم البريئات بحزن لا طائل تحته؛ أيدنا كي ندمر بيوتهم، ونشردهم مع أطفالهم في براري أراضيهم المقفرة". وصف توين - سرا - الرئيس مكينلي بأنه رجل أرسل جنود الولايات المتحدة "للقتال ببندقية شائنة تحت راية ملوثة"، واقترح أن تصمم الراية المعنية "بحيث تصبغ الخطوط البيضاء بالأسود وتستبدل النجوم بجمجمة وعظمتين متصالبتين"[٨٧]. كان لرفضه للحرب ثقل مؤثر. ولم يكن مناهضو الحرب

بحاجة للحصول على دعم الأغلبية لعرقلة المجهود الحربي. وبالرغم من فشل الديمقراطيين في إعاقة قانون ضم الفليبين في الكونغرس[٨٨]، وبالرغم من هزيمة مرشحهم الرئاسي أمام مكينلي، إلا أن حجم معارضة الضم في الصحف الأمريكية كان كبيرا وفاعلا[٨٩]. أما الكشف عن قيام الجنرال سميث والكولونيل ليتلتون بإصدار الأوامر بإعدام الأسرى الفليبينيين على الفور، فقد زود الحملة المناهضة للحرب بفرصة سانحة لإحراج الحكومة[٩٠]. ولم يتمكن الرئيس مكينلي من الفوز بانتخابات عام ١٩٠٠ إلا بعد أن نأى بنفسه عن الارتباط بالإمبراطورية بشكل سافر[٩١].

شبه تيودور روزفلت الفليبينيين ذات مرة بالأباتشي، وأغوينالدو بـ"الثور الجالس"* [٩٢]. وحين وصل إلى الرئاسة في أعقاب اغتيال مكينلي (كان نائبا له)، بادر بسرعة لإقامة حكم فيه بعض ملامح الديمقراطية في الفليبين، واعترف سرا أنه "سيشعر بالامتنان فيما لو انسحب" من ورطة بدت وكأنها "حرب بوير" أمريكية[٩٣]. شهدت الانتخابات الأولى للمجلس التشريعي الوطني، الذي أنشئ تبعا للقانون التأسيسي، فوز الوطنيين المطالبين بالاستقلال الفوري بثمانية وخمسين مقعدا من أصل المقاعد الثمانين التي تضمها الجمعية الوطنية. وبخلال أقل من عقد من السنين، أكد ما دعي بـ"قانون جونز" (١٩١٦) على أن الجزر سوف تمنح الاستقلال "حالما تقام حكومة مستقرة". لكن الضغط الذي مارسه الوطنيون لم يمثل العامل الرئيس في تحديد تاريخ اليوم الموعود. ولا عكس قرار منح الفليبين الاستقلال تراجعا حقيقيا عن عملية الضم الأصلية من جانب الولايات المتحدة. إنها الحملة الحاسمة التي شنها ائتلاف مكون من جماعات الضغط المحلية داخل

* زعيم هندي (١٨٣٤؟ – ١٨٩٠) هزم خيالة الجنرال كستر في معركة "ليتل بيغ هورن" عام ١٨٦٧. (المترجم)

الكونغرس من أجل منح الفليبين الاستقلال، مدفوعة - بصورة كاملة تقريبا - بمصالحها الخاصة: منتجو السكر والألبان والقطن الذين أرادوا إقصاء سكر القصب وزيت جوز الهند الفليبيني عن السوق الأمريكية، إضافة إلى النقابات العمالية التي ضغطت من أجل فرض قيود على هجرة العمال الفليبينيين. وفي الحقيقة كانت شروط منح الاستقلال الأصلي عام ١٩٣٣ شديدة القسوة بحيث رفض المجلس التشريعي في الجزر قبوله. ومع أن قانون "تايدنغز - مكدوفي" لعام ١٩٣٤ كان أقل قسوة - حيث ترك مستقبل القواعد العسكرية الأمريكية في الجزر خاضعا للتفاوض - إلا أن شروطه الاقتصادية بقيت جوهريا على حالها. وسيعني الاستقلال فرضا مرحليا للرسوم الأمريكية على المنتجات الفليبينية، وهو ما شكل ضربة قاصمة لاقتصاد أصبح يعتمد الآن على السوق الأمريكية لشراء أكثر من ثلاثة أرباع صادراته[٩٤]. وفي الحقيقة، لم يكن لدى الفليبينيين الكثير ليحتفلوا به حين منحوا أخيرا الاستقلال المنشود عام ١٩٤٦.

لربما يكون من الظلم اعتبار الحكم الأمريكي للفليبين قد أخفق إخفاقا ذريعا. لكنه بالتأكيد أبعد ما يكون عن النجاح الذي أعلنه فرانكلين روزفلت فيما بعد[٩٥]. فبغض النظر عن عبء المأزق الاقتصادي الذي أثقل كاهل الفليبينيين نتيجة طردهم من السوق الأمريكية، ثبت أن المكاسب الاستراتيجية لحكم الفليبين تافهة وعديمة القيمة. أولا، لم يتحقق سوى نصف الخطط الأمريكية الطموحة لاختراق آسيا اقتصاديا - الذي شكل أصلا الدافع الكلي وراء إقامة القواعد عبر المحيط الهادي. ثانيا، حين بدأ التحدي العسكري الياباني للولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١، ثبت أن كل القواعد الأمريكية - من بيرل هاربر إلى سوبيك باي - عبارة عن أهداف سهلة.

## فرض الديمقراطية

لكن كان هناك بديل للإمبراطورية "النظامية" على الطراز الأوروبي؛ وفي الحقيقة، شكل قرار منح الفليبينيين الحرية السياسية (لا التجارية) جزءا من ذلك البديل. فعوضا عن الاحتلال والاستعمار الكامل، كان بمقدور الولايات المتحدة استخدام قوتها الاقتصادية والعسكرية لتعزيز احتمال ظهور "حكومات كفؤة" في الدول ذات الأهمية الاستراتيجية. في البداية، لا يعني ذلك بالضرورة مجرد حكومات مؤيدة لأمريكا فقط، بل حكومات على النموذج الأمريكي أيضا. تطور هذه المقاربة الجديدة للإمبراطورية، التي امتلكت بعض العوامل المشتركة مع المفهوم البريطاني عن الحكم غير المباشر، دان بالفضل إلى إدارة الرئيس ودرو ولسون. لكن يمكن اقتفاء أثر الفكرة الأساسية في اقتراح سلفه ثيودور روزفلت حول مبدأ مونرو (كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٤)، الذي أعلن فيه أن "الأخطاء المزمنة، أو العجز المؤدي إلى تفكك الروابط الجامعة للمجتمع المتحضر قد يستدعي - في أمريكا وسواها - تدخل دولة من الدول المتحضرة، وفي النصف الغربي من العالم، فإن التزام الولايات المتحدة بمبدأ مونرو قد يجبرها على ممارسة سلطة الشرطي الدولي، وذلك في الحالات التي ترتكب فيها أخطاء فادحة أو يكون هناك عجز وافتقاد للكفاءة والأهلية، حتى وإن تدخلت بعد تردد وإحجام"[٩٦]. لكن ولسون مضى خطوة إضافية، فبعد أسبوع واحد من دخوله البيت الأبيض، أعلن الرئيس الجديد أمام الصحافة أن التعاون مع دول أمريكا اللاتينية لن يكون أمرا ممكنا في المستقبل "إلا إذا تلقى دعما مستمرا بواسطة أنساق منتظمة من الحكومات العادلة المؤسسة على القانون، لا على القوة العشوائية أو التي تخالف القواعد والأصول.. لا يمكن أن نتعاطف مع أولئك الذين يسعون للاستيلاء على سلطة الحكم لتعزيز مصالحهم وطموحاتهم الشخصية". أما النتيجة

الضمنية المستخلصة من عبارة ولسون فهي أن الولايات المتحدة لن تتسامح إلا مع أنواع معينة من أنظمة الحكم في أمريكا اللاتينية. فستسقط الأنظمة العسكرية الديكتاتورية، وكذلك الثورية. وعلق ولسون قائلا: "دعاة التهييج أرادوا تفجير الثورات في بعض الدول، ونزعوا إلى اختبارها مع الإدارة الجديدة.. ولن يتركهم [رئيسها] يفجرون [ثورة] إن استطاع منعها"[٩٧]. ولذلك سيكون المستقبل إلى جانب تلك الحكومات التي تملك ما يكفي من المنطق العقلاني السليم لتضع نفسها في موقع متوسط بين "الحدين المتقابلين البغيضين اللذين تمثلهما "القوة.. العشوائية" و"الثورة". واحتفظت الولايات المتحدة بالحق باستخدام القوة ضد الأنظمة غير المقبولة بالنسبة لها[٩٨].

توضحت فجأة الوجهة التي ستقود إليها مثل هذه السياسة لوزير الخارجية البريطاني السير إدوارد غراي عام ١٩١٣، حين أعلن ولسون عزمه على عدم الاعتراف بحكومة الجنرال فيكتوريانو هويرتا، الذي استولى على السلطة في المكسيك في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء الليبرالي فرانسيسكو ماديرو. وبعد أن شرح السفير الأميركي في لندن، والتر بيج، موقف حكومته إلى غراي، جرى بينهما الحديث التالي:

**غري:** لنفترض أن عليكم التدخل، ما الذي سيحدث آنئذ؟

**بيج:** نجعلهم يجرون انتخابات ويعيشون تبعا لقراراتهم.

**غري:** لكن لنفترض أنهم لن يقبلوا؟

**بيج:** سوف نتدخل ونجبرهم على التصويت مرة أخرى.

**غري:** وتكررون ذلك لمدة ٢٠٠ سنة؟

**بيج:** أجل. الولايات المتحدة ستبقى هناك لمدة مائتي عام، ويمكنها أن تستمر في إرسال الرجال إلى تلك المساحة الصغيرة حتى يتعلم أهلها التصويت في

الانتخابات وحكم أنفسهم[٩٩].

وهكذا ولدت المفارقة التي ستصبح معلما مميزا للسياسة الخارجية الأمريكية طيلة قرن من الزمان؛ مفارقة إملاء الديمقراطية، وفرض الحرية بالقوة والوعيد، وانتزاع التحرر بالابتزاز والتهديد.

ينبغي القول فورا إن الدوافع الإمبراطورية القديمة استمرت في عملها إلى جانب هذا "المبدأ الجديد". فالاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية، بالإضافة إلى الافتراضات المعتادة التي تزعم التفوق العرقي، لعبت جميعا دورها في العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. وفي الحقيقة، كانت المقاربة الولسنية - من جوانب عديدة - مجرد زخرف ظاهري على سياسية موجودة مسبقا تجاه المنطقة.

كان المحور الاستراتيجي الأساسي للسياسة الأمريكية يتركز على برزخ أمريكا الوسطى والهلال الممتد من الجزر - بدءا من مضائق فلوريدا حتى جزيرة ترينيداد - التي تفصل البحر الكاريبي عن المحيط الأطلسي، أو ما دعاه هنري كابوت لودج "التحصينات الخارجية الجوهرية للدفاع عن القلعة القارية"[١٠٠]. ولذلك فإن الدول الأكثر أهمية في المنطقة كانت نيكاراغوا وبنما إضافة إلى جزر كوبا وهيسبانيولا المقسمة منذ عام ١٨٤٤ بين هايتي وجمهورية الدومينيكان[١٠١].

ما بدا أنه مسألة حيوية متعلقة بالسيطرة على القناة المقترحة التي ستخترق البرزخ تم حلها بالوسائل العسكرية عام ١٩٠٣. ففي الحقيقة، جرى إرسال مشاة البحرية إلى كولومبيا في مناسبتين سابقتين (١٨٨٥ - ١٨٩٥)، لكن تدخلهم الثالث، لدعم الانفصاليين البنميين هذه المرة، هو الذي أثبت أهميته الحاسمة. من حيث الجوهر، استخدم روزفلت البحرية الأمريكية لإقامة دولة بنما المستقلة بعد أن رفض مجلس الشيوخ الكولومبي المصادقة على اتفاقية تأجير الأرض الضرورية

لإنشاء القناة[١٠٢]. وبعد تسعين دقيقة من وقوع الانقلاب الذي قاده الانفصاليون، اعترفت الولايات المتحدة رسميا بجمهورية بنما، التي منحت واشنطن بكل سخاء قطاعا من الأرض بعرض عشرة أميال لشق القناة[١٠٣]. تم تحقيق ذلك باستعراض صغير للقوة يثير الضحك. لأن الخسائر لم تزد عن "رجل صيني قتل في شارع سلاسيبويديس.. وحمار"[١٠٤].

افتتحت قناة بنما عام ١٩١٤، وبقيت خاضعة للسلطة الأمريكية المباشرة حتى عام ١٩٧٩. لكن وضعت خطط أيضا لشق قناة أخرى إلى الشمال عبر نيكاراغوا؛ وفي الحقيقة، بدا أن تلك الدولة تجسد خيارا مرجحا (عبر بحيرة نيكاراغوا)[١٠٥]، وذلك قبل تفجر بركان هناك في عام ١٩٠٢، الأمر الذي سبب ذعرا في مجلس الشيوخ الأمريكي. لم تكن المصالح التجارية للولايات المتحدة في المنطقة مهمة: إذ لم تتجاوز الاستثمارات الأمريكية هناك ٢,٥ مليون دولار عام ١٩١٢، مقارنة بحجمها الكلي البالغ ١,٧ مليار دولار في أمريكا اللاتينية برمتها [١٠٦]. لكن حين بدا أن ديكتاتور نيكاراغوا، خوسيه سانتوس زيلايا، يغازل تكتلا من الشركات الإنكليزية والفرنسية (وحين أعدم اثنان من الأمريكيين لدورهما في هجوم قام به الثوار)، قطعت الولايات المتحدة العلاقات مع نيكاراغوا. ثم أجبر زيلايا على الاستقالة، وجرى تعيين حكومة جديدة، مدعومة من قبل الولايات المتحدة، برئاسة ادولفو دياز، أمين الصندوق السابق في شركة "لا لوز اند لوس انجيلوس مينينغ كومباني"[١٠٧]. وبطلب منه عام ١٩١٢، أرسلت الولايات المتحدة ثلاثة آلاف من مشاة البحرية لقمع ثورة اندلعت ضده، وبقيت مفرزة صغيرة مؤلفة من مائة جندي لمدة ثلاث عشرة سنة هناك، مهمتها مساندة نظامه[١٠٨]. أما ثمرة هذا التدخل فكانت معاهدة بريان - كامورو (١٩١٦) التي أعطت الولايات المتحدة - مقابل ثلاثة ملايين دولار - حقوقا حصرية لبناء قناة عبر نيكاراغوا، إضافة إلى إقامة قاعدة بحرية على خليج فونسيكا[١٠٩].

في كوبا أيضا، أدت حسابات المصالح التجارية والاستراتيجية إلى عمليات تدخل متكررة لا إلى محاولات الضم والإلحاق - الاتكال وليس الاحتلال. وبالرغم من أن هزيمة إسبانيا عام ١٨٩٨ قد وفرت الفرصة المناسبة للاستيلاء على الجزيرة، إلا أن القوات الأمريكية لم تبق هناك إلا لمدة وجيزة. واقتصر كلام مكينلي على "الروابط الاستثنائية الوثيقة والقوية بين كوبا والولايات المتحدة"[١١٠]. أما الصيغة التي ستتخذها هذه الروابط فقد حددها قانون السيناتور اورفيل هـ. بلات المعدل، الذي أُدمج في الدستور الكوبي عام ١٩٠٢، وأعطى الولايات المتحدة الحق بالتدخل عند الضرورة "للحفاظ على استقلال كوبا، والمحافظة على وجود حكومة كفؤة ومؤهلة لحماية حياة المواطنين وأملاكهم وحرياتهم الفردية"[١١١]. وحظر القانون المعدل قيام أية ترتيبات استراتيجية ثنائية بين كوبا والقوى الأجنبية المنافسة، ومنح الولايات المتحدة بالتالي سلطة نقض مؤثرة على سياسة الجزيرة الخارجية. كما قيد قروض الجزيرة في المستقبل. وخول الولايات المتحدة الحق بإنشاء قاعدة بحرية على الساحل الكوبي؛ أقيمت أولى القواعد المستأجرة على خليج غوانتانامو على الطرف الشرقي من الجزيرة[١١٢]. لم يمض وقت طويل قبل أن تمارس الولايات المتحدة "حقها" في التدخل في الحياة السياسية الكوبية. فحين هددت ثورة اندلعت في أيلول/سبتمبر ١٩٠٦ حياة الرئيس الجديد المنتخب، نشرت قوة من مشاة البحرية وأقيمت حكومة مؤقتة برئاسة حاكم عام أمريكي. لكن حتى روزفلت الذي لجأ ذات مرة إلى أسلوب التخويف والاستئساد، اعترف الآن بأنه "يكره فكرة تولي مهمة السيطرة على الجزيرة كما فعلنا في بورتوريكو والفليبين". وعلى وجه العموم، فقد في هذه المرحلة إيمانه بالفكرة القائلة إن "المناطق المدارية كثيفة السكان"، مثل كوبا، يمكن إدارتها "بواسطة الديمقراطيات الشمالية التي تحكم نفسها بنفسها"[١١٣]. بعد سنتين ونصف غادرت القوات الأمريكية بعد أن نصبت رئيسا جديدا[١١٤]. وعادت سنة ١٩١٢ لتبقى في الجزيرة فترة وجيزة من أجل قمع ثورة العبيد السابقين، ثم رجعت مرة

أخرى وبقيت طيلة الفترة الممتدة بين عامي ١٩١٧ ـ ١٩٢٢، حين رفض الطرف الذي خسر الانتخابات القبول بماريو مينوكال رئيسا منتخبا للبلاد. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يكون مينوكال مديرا لشركة السكر الكوبية - الأمريكية[١١٥].

وضعت جمهورية الدومينيكان في حالة مشابهة من الاتكالية والاعتماد على الولايات المتحدة، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بشكل يكاد يماثل الاحتلال السافر. وأعلن روزفلت قائلا: "أرغب بضمها مثلما ترغب الأصلة العاصرة بالتهام فريستها بأي ثمن"[١١٦]. وبدلا من ذلك، جرى اتباع الطرائق الإمبراطورية المختبرة والمجربة في السيطرة على جباية الرسوم الجمركية، المصدر الرئيس لعائدات الحكومة. وتبعا "للتسوية المؤقتة" لعام ١٩٠٥، كانت الولايات المتحدة تمتلك الحق بالاحتفاظ بنسبة تصل إلى ٥٥٪ من الرسوم الجمركية بغرض خدمة الدين. وما فعله اللورد كرومر في القاهرة في أواخر القرن التاسع عشر كرره البروفسور جاكوب هولاندر (من جامعة جون هوبكنز) في سانتو دومينغو، حيث إن هو الذي يحدد حجم الديون وطريقة توزيع وتخصيص عائدات الرسوم الجمركية[١١٧]. لكن ثبت أن العثور على دمى متحركة مناسبة تأتمر بأمر الولايات المتحدة مسألة إشكالية، تماما مثلما كانت الحال في كوبا ونيكاراغوا. فاغتيال الرئيس رامون كاسيريز عام ١٩١١، أوقع حكومة البلاد في حالة من الاضطراب والتشوش، الأمر الذي استحث الولايات المتحدة على إقصاء خليفته المرجح وتنصيب آخر بدلا منه[١١٨]. وفي عام ١٩١٤، تحدى رئيس الدومينيكان الجديد المطالب الأمريكية بزيادة سيطرتها الصارمة على الشؤون المالية للبلاد؛ وحين اندلعت الثورة، لم يكن يبدو أن هناك بديلا آخر سوى إرسال مشاة البحرية مرة أخرى. أخيرا، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦، أخضعت البلاد لحكومة عسكرية أمريكية، وبقيت على هذا الوضع طيلة ست سنين. وكان ذلك الخيار، كما قال ولسون: "أهون الشرين في هذا الحالة المحيرة والمربكة"[١١٩].

إلى الغرب من الدومينيكان، تكررت القصة في هاييتي المجاورة. فبين عامي ١٩٠٠ ـ ١٩١٣، أرسلت الولايات المتحدة مفارز صغيرة من الجنود حوالي ست عشرة مرة، لكن ظلت الجزيرة تترنح بفعل الأزمات السياسية المتكررة؛ وبين عامي ١٩١٢ ـ ١٩١٥، حكم البلاد ستة رؤساء. لكن حين اغتيل الرئيس غويلوم سام (١٩١٥)، أرسل ولسون من جديد مشاة البحرية الذين أعادوا النظام بعد اندلاع العديد من الاضطرابات الدموية[١٢٠]. وفي أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها، تم تنصيب رئيس جديد بشرط قبوله معاهدة مشابهة لـ"قانون بلات المعدل". وفي هذه الحالة، وضعت الشؤون المالية، والصحافة، والأشغال العامة، وقوات الشرطة تحت إشراف ومراقبة الولايات المتحدة. أما قائد البحرية الأمريكية المسؤول عن العمليات فقد فرض في واقع الأمر حكما عسكريا على المدن والبلدات الساحلية[١٢١].

وهكذا بدأ تاريخ من عمليات التدخل المتكررة في دول أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي استمرت حتى يومنا الحاضر. لكن التدخل كسياسة كان مخيبا للآمال في أفضل الحالات. وفي الحقيقة، حين نقارن بين الدولتين اللتين ضمتهما الولايات المتحدة رسميا في المنطقة - بورتوريكو والجزر العذراء (التي ابتاعتها من الدانمرك في عام ١٩١٦) - وبين تلك الدول التي سعت للسيطرة عليها عبر الوسائل غير المباشرة، يصعب علينا تجنب النتيجة المستخلصة التي تؤكد على أن عملية الضم كانت أفضل بالنسبة لها جميعا. إذ خمد الحماس الأمريكي لـ"استنتاج روزفلت" في فترة ما بين الحربين؛ كما أن اعتقاد ولسون بإمكانية "تثقيف وتعليم [ شعوب المنطقة] لانتخاب رجال صالحين" فقد مصداقيته. في عام ١٩٢٤، انسحب مشاة البحرية من جمهورية الدومينيكان[١٢٢]. أما في هندوراس فقد تم التخلي عن الادعاء بالاهتمام بإقامة حكومة ديمقراطية طيلة العشرينات، وبحلول عام ١٩٣٢، قنعت شركة الفواكه المتحدة، التي تسيطر على إنتاج البلاد من الموز، بالتعايش السلمي والمربح مع الديكتاتور تيبورسيو كارياس اندينو، الذي

حكم هندوراس حتى عام ١٩٤٨[١٢٣]. الرئيس الأمريكي هيربرت هوفر (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) أبلغ المراسلين الصحفيين بعيد انتخابه أن "التدخل لم يكن، ولا هو الآن، ولن يكون في المستقبل، سياسة مرسومة وثابتة للولايات المتحدة"[١٢٤]. وفي الحقيقة، سارع خليفته، فرانكلين روزفلت، دون تردد إلى التدخل في كوبا؛ لكن النتيجة كانت إقامة حكم ديكتاتوري عسكري آخر برئاسة رقيب شاب اسمه فولجينسيو باتيستا. في عام ١٩٣٤، أوقف العمل فعليا بقانون بلات المعدل؛ وكل ما بقي خاضعا للسيطرة الأمريكية في الجزيرة انحصر في قاعدة خليج غوانتانامو. وفي تلك السنة نفسها، سحب روزفلت الجنود الأمريكيين من هاييتي أيضا.

لربما تمثل نيكاراغوا الحالة الأشد إثارة للقنوط والإحباط. ففي منتصف العشرينات، اندلعت فيها حرب أهلية بين الفصائل الليبرالية والمحافظة. فتدخل مشاة البحرية مجددا، ضد انقلاب عسكري قاده اميليانو كامورو، وأعادوا دياز إلى القصر الرئاسي، ثم قدم هنري ستيمسون للتوسط من أجل التوصل إلى نوع من الحل السياسي. وفي صيف عام ١٩٢٧، كاد أن يحقق النجاح لو لا المقاومة العنيدة التي أبداها أحد قادة الليبراليين، اوغستو سيزار ساندينو[١٢٥]. أجريت الانتخابات عام ١٩٢٧، ثم أجريت جولة أخرى عام ١٩٣٢، لكن المشاة البحرية وجدوا أنفسهم عالقين في شرك حرب عصابات منهكة ضد الساندينيين، الذين لم يتمكن حتى القصف الجوي من زحزحتهم عن معاقلهم الحصينة في الجبال. بحلول عام ١٩٣٢، أصبح السؤال الذي طرحه العديد من الأمريكيين هو: "لماذا نحن في نيكاراغوا، وما الذي نفعله هناك؟"[١٢٦]. أحد مراسلي "نيويورك تايمز" علق بملاحظة تردد صداها كثيرا: "يجب أن نذهب إلى هناك ونرتب الوضع أو ننسحب ولا نتدخل. فليس ثمة فائدة في إرسال حفنة من أولادنا كي يذبحوا هناك"[١٢٧] (في الحقيقة، لم يتجاوز عدد القتلى الأمريكيين ١٣٦ رجلا). في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٣، تم سحب آخر جندي من مشاة البحرية. بعد ثلاثة عشر شهرا، أعدم ساندينو على يد

أول قائد نيكاراغوي للحرس الوطني الذي دربته الولايات المتحدة، انستاسيو سوموزا غارسيا، الذي نصب نفسه رئيسا بعد سنتين. ديكتاتورية سوموزا ستستمر طيلة جيلين كاملين حتى عام ١٩٧٩.

لم تكن تلك الطريقة التي خطط لها ولسون. فالحلم باستخدام قوة الولايات المتحدة العسكرية لدعم إقامة حكومات على الطراز الأمريكي في دول أمريكا الوسطى تبدد وفشل فشلا ذريعا. ولم تظهر في المنطقة بأسرها سوى ديمقراطية حقيقية واحدة في كوستاريكا عام ١٩٣٩، حيث لم تتدخل الولايات المتحدة فيها من قبل. من المؤكد أن الولايات المتحدة نجحت في بعض النواحي في ترسيخ نفسها كقوة مهيمنة على النصف الغربي من العالم، كما ادعت منذ عهد بعيد. كما تعاظمت أهميتها كقوة استثمارية، مستفيدة من الهيمنة البريطانية السابقة (وإن لم تبزها تماما). أما دورها الذي لعبته كحكم ديبلوماسي يفصل بين الجمهوريات المتنازعة في الجنوب، فكان نافذا ومؤثرا أيضا، خصوصا في العشرينات[١٢٨]. لكنها لم تحقق الكثير كإمبراطورية ليبرالية تسعى لتصدير مؤسساتها السياسية إلى أمريكا اللاتينية. وكل ما كان بمقدور فرانكلين روزفلت أن يفعله هو التغطية على الفشل بستار التسامح القائم على "حسن الجوار". ولربما يكون سوموزا، "ابن حرام" للأسف، لكنه مع ذلك "ابننا"، حسبما نقل عن لسان وزير الخارجية في إدارة الرئيس روزفلت[١٢٩]. أما أشد الأحكام إدانة للسياسة الأمريكية فقد صدر عن الجنرال سميدلي بتلر، أشهر قادة البحرية وأكثرهم نيلا للأوسمة في جيله، وذلك في مقال كتبه لمجلة "كومون سينس" عام ١٩٣٥:

قدمتُ المساعدة لجعل هاييتي وكوبا مكانا محترما يليق برجال "ناشيونال سيتي بنك" كي يجمعوا المرابح والفوائد فيه. قدمت العون لاغتصاب ست جمهوريات في أمريكا الوسطى لفائدة "وول ستريت". سجل الابتزاز طويل. مددت يد العون لتطهير

نيكاراغوا من أجل البيت المصرفي الدولي للأخوة براون بين عامي ١٩٠٩ ـ ١٩١٢. حملت النور إلى الدومينيكان من أجل مصالح شركات السكر الأمريكية عام ١٩١٦. ساعدت في جعل هندوراس "ملائمة" لشركات الفواكه الأمريكية عام ١٩٠٣.. حين أنظر إلى الوراء وأرى كل ذلك، أشعر بأنني أرسلت إلى آل كابون بعض الإشارات، فكل ما كان باستطاعته هو ابتزاز ثلاث مناطق في المدينة. أما نحن مشاة البحرية فقد اشتغلنا بنشاط في ثلاث قارات[١٣٠].

سوف يعتبر هذا على الدوام أكثر الاتهامات الموجهة للإمبراطورية الأمريكية ضررا: فبالرغم من النوايا النبيلة المعلنة، تنحط ممارسات الإمبراطورية الأمريكية إلى مستوى عمليات ابتزاز يمارسها شارع المال (وول ستريت).

وماذا عن المكسيك التي شكلت مصدر إلهام لمبدأ ولسون حول التدخل الديمقراطي؟ في عام ١٩١٤، نفذ صبر الولايات المتحدة تجاه نظام هويرتا، وأرسلت قوة صغيرة من مشاة البحرية للاستيلاء على ميناء فيراكروز الرئيسي الذي يصدر منه النفط، إضافة إلى منع استيراد السلاح الألماني. وحين تعرض هويرتا لهجوم مزدوج من قبل القوات المتمردة المدعومة من الولايات المتحدة من جهة، وشركات النفط الأمريكية من جهة أخرى، أعلن استقالته وسلم السلطة إلى قائد المتمردين فينوستيانو كارانزا[١٣١]. كان نظام كارانزا نتاجا للسياسة الأمريكية. لكن بعد عامين اثنين، تصرفت الولايات المتحدة بطريقة بدت وكأنها مصممة لإضعاف سلطة كارانزا، وذلك عبر إرسال القوات الأمريكية عبر الحدود المكسيكية لمطاردة بانشو فيلا، حليف كارانزا السابق الذي انشق عليه[١٣٢]. ولم يكد يمضي وقت طويل حتى كانت قوات "الحملة العقابية" بقيادة الجنرال جون بيرشنغ قد اخترقت عمق الأراضي المكسيكية، حيث فشلت في العثور على فيلا، لكن وقعت

بينها وبين الجيش المكسيكي النظامي عدة مناوشات صدامية[١٣٣]. ذعر ولسون من احتمال تطور الأمور إلى حرب أمريكية - مكسيكية كاملة، فسحب جنوده، وأجبر بيرشنغ على "التسلل عائدا إلى الوطن تحت جنح الظلام مثل كلب تعرض للجلد وذيله بين قائمتيه"[١٣٤]. ولم تكن تلك المرة الأخيرة في تاريخ الولايات المتحدة التي تشرع فيها في حملة لمطاردة رجل مطلوب لديها، ثم تفشل في القبض عليه، وينتهي بها المطاف وقد عادت وأقصت حليفا سابقا لها[١٣٥]. في هذه الأثناء، لم تهدأ حدة العنف المزمن والمستمر والمتأصل في السياسة المكسيكية[١٣٦]. وقبل مرور وقت طويل، بدأت عبارة جديدة ومثقلة بالاحتمالات المنذرة تطبق على ورثة الثورة المكسيكية: إذ بدأ المراقبون الأمريكيون يستشعرون عوارض "الفيروس البلشفي" (رغم أن تأثير الوطنيين مثل كارلوس كالفو كان في هذه المرحلة دون شك أعظم من تأثير لينين)[١٣٧]. المادة ٢٧ من الدستور المكسيكي الجديد لعام ١٩١٧ أكدت على أن كافة حقوق التعدين وثروات باطن الأرض تعود إلى الأمة المكسيكية، مما شكل تهديدا ضمنيا بتأميمها دهم شركات النفط الأمريكية[١٣٨]. وكان ذلك أمرا سيئا بالنسبة لسميدلي بتلر الذي حاول "أن يجعل المكسيك.. آمنة للمصالح النفطية الأمريكية عام ١٩١٤". أما ما كان أشد سوءا فهو احتمال أن يكون قد فشل تماما في محاولته.

كتب هيرمان ملفيل في روايته "السترة البيضاء" يقول: "نحن الأمريكان، الشعب الاستثنائي المختار، إسرائيل عصرنا؛ نحمل وصايا الحريات إلى العالم"[١٣٩]. في مسار القرن العشرين، لجأ الزعماء الأمريكيون مرارا وتكرارا إلى مثل هذه اللغة التوراتية في مسعاهم الدؤوب لتعظيم، إن لم نقل تقديس، السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وحين فعلوا ذلك، كانوا يتبعون نموذج بناة الإمبراطورية الأوائل، ناهيك عن مكينلي. أما توسيع ونشر القيم الأمريكية، الاقتصادية والسياسية

معا، فيما وراء حدود الولايات المتحدة، فقد بدت مسألة تتصل "بالحق المقدر" في التوسع شمال القارة الأمريكية، بقدر اتصالها بتوسيع حدودها ذاتها. لكن كانت هناك مشكلة مزمنة في التنفيذ، فكلما بعدت المسافة التي سعت الولايات المتحدة للوصول إليها في المناطق المدارية، كلما تراخت قبضتها عليها. فلدى "إمبراطورية الحرية" - كما بدا واضحا - الكثير لتقدمه إلى دول مثل كوبا ونيكاراغوا والمكسيك، ناهيك عن جمهورية الدومينيكان وهاييتي. لكن تبين أنها تفتقد الإرادة الضرورية لتحويل ما تقدمه إلى مكونات دائمة في جمهورية أمريكية أكبر؛ تم الاحتفاظ بهاواي وبورتوريكو فقط، ولا يعود السبب إلى مجرد أنهما من أكثر الدول المرشحة قبولا للخضوع للاستعمار. أما البقية فقد قدمت لها مجموعة من المواعظ المتعلقة بالإصلاح السياسي والمالي إضافة إلى الهجمات العسكرية بين الحين والآخر. وكان التناقض بين الغايات النبيلة والوسائل الدنيئة - "إطلاق الرصاص على الناس حتى يتعلموا التصويت في الانتخابات وحكم أنفسهم بأنفسهم" - قد تجسد بصورة مثالية في المكسيك. إذ شابه المسلك الغريب للجنرال بيرشنغ، وهو يعدو على صهوة جواده في عملية مطاردة مهووسة وراء بانشو فيلا، الفصول الكاريكاتورية الساخرة التي قدمها ملفيل في روايته "موبي ديك" - من دون المواجهة الختامية في لحظة الذروة.

لربما كان بيرشنغ مصيبا. فلو عهد إليه القيام بحملة أخرى، لعثر في نهاية المطاف على "سمكته الضائعة" مثل اهاب. لكن لن يحدث ذلك. في الثامن والعشرين من أيار/ مايو ١٩١٧، أبحر الجنرال إلى أوروبا كقائد للقوات الأمريكية، وهو يحمل تعليمات تطالبه باصطياد سمكة أكبر. لقد كافحت الولايات المتحدة لتحقيق دعواها بحقها بالهيمنة على النصف الغربي من العالم. أما المفارقة فتمثلت في أن قبضتها الإمبراطورية تكون أشد صرامة وقوة حين تواجه تحديا أكبر تفرضه قوة من القوى العالمية.